

المحاسبة البنكية ومدى تأثيرها بالتعديلات على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS (دراسة تأثير التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 09)

Bank Accounting and its Impact on Amendments to International Accounting Standards and International Financial Reporting Standards (IAS / IFRS) (Effect of the transition from IAS 39 to IFRS 09)

بوعبانة فتحية (طالبة دكتوراه)، الجزائر 3، الجزائر*
حسياني عبد الحميد (أستاذ محاضراً)، الجزائر 3، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/12/17 : تاريخ القبول: 2019/12/25

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تأثير المحاسبة البنكية بالتعديلات في معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/ IFRS، وبالأخص دراسة أهم التأثيرات الناتجة عن التحول من معيار المحاسبة الدولية IAS 39 إلى معيار التقارير المالية IFRS 09، وهذا من خلال التركيز على أوجه الاختلاف وأهم التعديلات بين المعيارين، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه من أسباب التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 09 هو الانتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار IAS 39 إثر الأزمة العالمية لسنة 2008، كما أن هذا التعديل كان بمثابة خطوة إيجابية لمعالجة النقائص والتعقيدات المسجلة بالنسبة لمعالجة الأدوات المالية، وهذا ما أدى بمزيد من الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية للبنوك.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البنكية، معيار المحاسبة الدولية رقم 39، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09

تصنيف JEL: M41، G21.

Abstract:

This study aims at shedding light on the extent to which banking accounting has been affected by amendments to the International Accounting Standards and International Financial Reporting Standards (IAS/ IFRS), particularly the study of the most significant effects of the transition from IAS 39 to IFRS 09, The most important differences between the two criteria. The

* المؤلف المرسل: بوعبانة فتحية bouabbana.fethia@univ-alger3.dz

study concluded with a series of results, the most important of which is that the reason for the transition from IAS 39 to IFRS 09 is the criticism of IAS 39 following the 2008 global crisis. to Addressing the deficiencies and complexities recorded in the handling of financial instruments, which led to greater transparency and disclosure of banks' financial statements.

keywords: Accounting, International Accounting Standard (IAS 39), International Financial Reporting Standard (IFRS 09)

Jel Classification Codes : M41 ،G21.

مقدمة:

يمثل القطاع البنكي أحد الدعائم في المنظومات المالية التي تلعب دور جوهري في نجاح أو فشل الاقتصاد، ويتم التحقق من صحة وكفاءة الأداء من خلال المراقبة الحاكمة في القطاع البنكي الذي يركز على قدر كافي من الشفافية والمسائلة التي تتبلور في إعداد التقارير المالية، في هذا الخصوص فإن نقاط الضعف في القطاع المالي تشكل تحديات كبيرة في سلوك السياسات النقدية، ويساعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البنوك على توحيد أسس إعداد البيانات المالية والإفصاحات بما يتماشى مع أساليب الإعداد والإفصاح للبنوك العالمية. لقد تطورت معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير الدولية بشكل كبير خلال العقود الحالية وجرت عليها تعديلات كثيرة حيث أن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية لذلك كانت التعديلات مستمرة على مدى هذه السنين لضمان فعالية وكفاءة المعايير والتي يؤدي تطبيقها إلى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم والمقارنة وذات موثوقية عالية.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير المحاسبة البنكية في ظل التحول من معيار المحاسبة الدولية IAS 39 إلى معيار التقارير المالية IFRS 09 ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: نظرة عن المحاسبة البنكية

المحور الثاني: عرض معايير IAS/ IFRS المؤثرة على القطاع البنكي وأهم التعديلات المتعلقة

بها

المحور الثالث: تأثير التعديلات في المعيار IAS 39 والتحول للمعيار IFRS 09 على القطاع البنكي

المحور الأول: نظرة عن المحاسبة البنكية

1- تعريف المحاسبة البنكية:

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية في الدفاتر بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية (GELAIN2005, p 116)

2- أهداف المحاسبة البنكية:

لا تمثل المحاسبة البنكية كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى هدفا بحد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي والتي هي جزء أساسي منه يتمثل في: (زهيري بشير، 1986، ص 13)

- إجابة المتطلبات الفنية للمهنة البنكية بحيث تقدم إلى إدارة البنك بصورة دورية معلومات دقيقة عن تطور حسابات البنك يوميا والنتائج التي حصلت عليها من ربح أو خسارة؛
- تنظيم الوضع المالي للبنك الذي تنشره البنوك بصورة دورية على زبائنها بغية توضيح حالتها المالية وتطور أعمالها، وكثيرا ما تكون هذه الأوضاع موضوع دراسة عميقة من رجال الأعمال والاقتصاد؛
- تقديم المعلومات المحاسبية إلى السلطات النقدية بصورة دورية، وفق نماذج خاصة تعدها لهذه الغاية، تبين فيها موجودات البنك ومطالبه، وبذلك يتوفر للسلطة النقدية مراقبة أعمال البنك عن طريق محاسبتها المختلفة؛
- إجابة رغبة المودعين بحيث يحصلون دائما على كشوفات تبين حركة حساباتهم الجارية والمبالغ التي في عهدة البنك، ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بوجود نظام محاسبي بنكي سليم، يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة في

مساعدة المسيرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة في تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط إلى أقصى درجة ممكنة من الأداء (بوسماحة ، 2017، ص 742).

3- خصائص المحاسبة البنكية:

تتميز المحاسبة البنكية بمجموعة من الخصائص نذكر منها (فلوح صافي، 1999، ص 31).

- لا يمكن اعتبار وظيفة المحاسبة وظيفية مساعدة بل هي من صميم العمل البنك، ترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير من جهة أخرى؛
- نظرا للعلاقة المستمرة بين البنك وزبائنه فإن المحاسبة لا تحتل التأخير في التسجيل، ويجب أن يتم تسجيل العمليات بشكل فوري؛
- تركز المحاسبة البنكية على مجموعة من مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعة المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية.

المحور الثاني: عرض معايير IAS/ IFRS المؤثرة على القطاع البنكي وأهم التعديلات المتعلقة بها

1- عرض التعديلات التي تم إجراؤها على معايير IAS/ IFRS المؤثرة على القطاع البنكي
لقد صدر من سنة 2009 حتى 2016 عدة تعديلات على معايير IAS/ IFRS، و سنعرض في الجدول التالي أهم تلك التعديلات.

الجدول رقم 01: التعديلات التي تمت على معايير IAS/ IFRS

السنوات	التعديلات التي تم إجراؤها على المعايير
2001-1998	تعديل 12 معيار محاسبي دولي بشكل جوهري
2004-2003	تعديل أو إصدار 23 معيار للتقارير المالية الدولية
2009-2004	إجراء 43 تعديل
2016-2009	إجراء 75 تعديل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (محمد، 2016، ص 21).

2- عرض معايير IAS/ IFRS المؤثرة على القطاع البنكي وأهم التعديلات المتعلقة بها

الجدول رقم 02: عرض معايير IAS/IFRS المؤثرة على القطاع البنكي وأهم التعديلات المتعلقة بها

المعيار	محتوى المعيار	التعديل على المعيار
IAS 01 عرض القوائم المالية	يتناول طريقة عرض القوائم المالية وطبق للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 20.	أدى تعديل هذا المعيار إلى عدد من التغييرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقوائم المالية الموحدة. كما أدى إلى عدد من التغييرات في العرض والإفصاح
IAS 19 IAS 19 منافع الموظفين	يتطلب الاعتراف الفوري في الدخل الشامل الآخر فقط، والذي يؤدي إلى انه صافي الفوائد والتكاليف الدورية سوف تكون أقل	التعديل على معيار 19 يتطلب الاعتراف أو الإفصاح عن كل الأرباح والخسائر الفعلية في قائمة الدخل الشامل الآخر وليس في صافي الدخل
IAS 27 القوائم المالية المنفصلة		يتطلب التعديل عدم زيادة الشهرة أو الاعتراف بربح أو خسارة نتيجة تغير نسبة الملكية في الشركة التابعة الذي لا ينجم عنه فقدان للسيطرة حيث يتم تسجيل الأثر في حقوق الملكية.
IAS 39 الأدوات المالية	يوضح هذا المعيار مفهوم القيمة العادلة وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تقاس جميعها بالقيمة العادلة	أدى التعديل إلى إصدار المعيار IFRS 09 ليحل محل المعيار IAS 39 وتم تعديل هذا المعيار لتقديم إرشادات فيما يتعلق بالمسائل الموالية: إلغاء الاعتراف، كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة، توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط.
IFRS 02 الدفع على أساس الأسهم	يتعرف على معاملات الدفع القائمة على الأسهم (مثل الأسهم الممنوحة أو خيارات الأسهم أو	صدر تعديل عليه عام 2010 لتوضيح المعالجة المحاسبية لأدوات حقوق الملكية التي يتم تسويتها نقدا الممنوحة من قبل

المحاسبة البنكية ومدى تأثرها بالتعديلات على معايير المحاسبة
الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS
(دراسة تأثير التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 09)

بوعبادة فتحية
وحسياني عبد الحميد

<p>الشركة الأم أو إحدى شركاتها التابعة. كما تم تعديله في سنة 2016 عن طريق تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم، ولقد أضاف IASB عليه إرشادات تقدم المتطلبات المحاسبية للمدفوعات المستندة إلى الأسهم التي تمت تسويتها نقدًا والتي تتبع نفس النهج المستخدم في المدفوعات المستندة إلى الأسهم المستحقة على الأسهم.</p>	<p>حقوق تقدير الأسهم) في بياناته المالية يتم تضمين متطلبات محددة لمعاملات الدفع القائمة على الأسهم والتي تمت تسويتها نقدًا، وكذلك تلك التي يكون لدى الكيان أو المورد فيها خيار النقد أو أدوات حقوق الملكية.</p>	
<p>تضمن عدد من التعديلات تؤثر على تقييم حقوق غير المسيطرين، والمعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة المتعلقة باندماج الأعمال والاعتراف المبدئي والمعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال.</p>	<p>حدد هذا المعيار عندما يحصل المستحوذ على السيطرة على نشاط تجاري (مثل عملية الاستحواذ أو الاندماج)، يتم احتساب مجموعات الأعمال هذه باستخدام "طريقة الاستحواذ"، والتي تتطلب عمومًا الأصول المكتسبة والمطلوبات المفترض أن تقاس بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ.</p>	<p>IFRS 03 اندماج الأعمال</p>
<p>تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملًا للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليان (39) و(32). حيث يهدف إلى الإفصاح عن الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له الشركة لمخاطر الائتمان، والسياسات والأنشطة المتخذة لإدارة</p>	<p>يتطلب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية للمنشأة وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن تلك الأدوات المالية، من حيث النوعية والكمية. مطلوب إفصاحات محددة فيما يتعلق بالأصول المالية المنقولة وعدد من المسائل الأخرى.</p>	<p>IFRS 07 الأدوات المالية: الإفصاح</p>

<p>هذه المخاطر</p> <p>حل محل المعيار 14 IAS يقتضي هذا المعيار من الشركة الإبلاغ عن معلومات مالية ووصفية بشأن قطاعاتها التشغيلية التي يتم تقييمها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي ليتخذ قرار حول كيفية تخصيص الموارد و في تقييم الأداء</p>	<p>يتطلب المعيار قطاعات تشغيلية فئات معينة من الكيانات (بشكل أساسي تلك التي لديها أوراق مالية متداولة بشكل عام) للكشف عن معلومات حول قطاعات التشغيل والمنتجات والخدمات، والمناطق الجغرافية التي يعملون فيها، وعملائهم الرئيسيين. تستند المعلومات إلى تقارير الإدارة الداخلية، سواء في تحديد قطاعات التشغيل وقياس معلومات القطاع المفصّل عنها.</p>	<p>IFRS 08 القطاعات التشغيلية</p>
<p>يعدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى:</p> <p>تشمل نموذج محاسبة التحوط العام الجديد، السماح بالتبني المبكر لمتطلبات تقديم تغييرات في القيمة العادلة بسبب الائتمان الخاص على المطلوبات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعرضها في الدخل الشامل الآخر.</p>	<p>يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأدوات وقد جاء ليحل محل بعض أجزاء المعيار 39 IAS حيث تمت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتمتع بالسهولة وبساطة، وتضمن المعيار متطلبات الاعتراف والقياس، انخفاض القيمة، إلغاء الاعتراف ومحاسبة التحوط العامة.</p>	<p>IFRS 09 الأدوات المالية: التصنيف والقياس</p>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مختلف المراجع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أهم التعديلات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يخص المعايير التي تؤثر في القطاع البنكي تتمثل في المعيارين IFRS 07 و IFRS 09، حيث يتناول معيار التقارير المالية الدولي (09) المعالجة المحاسبية للأدوات المالية

وقد جاء ليحل محل بعض أجزاء معيار المحاسبة الدولي (39)، حيث تمت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتمتع بالسهولة و البساطة. المحور الثالث: تأثير التعديلات في المعيار IAS 39 والتحول للمعيار IFRS 09 على القطاع البنكي

كانت الأزمة المالية العالمية 2008 والجدل الذي قام على إثرها حول مبدأ القيمة العادلة والانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي (39) الدافع الرئيسي لتوجه مجلس المعايير المحاسبة الدولية نحو تبني مشروع إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (09) (شيخي، الرجا، 2016، ص15).

ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عددا من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، كان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 09 ، الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبديل للمعيار الدولي رقم IAS 39 بهدف تعزيز فهم المستخدمين، وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية، من خلال تقليص عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بديلا لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي رقم IAS 39 (سقف الحيط، شبيطة، ص 725) ولقد تم نشر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة في 12 نوفمبر 2009 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، ويتناول فقط تصنيف الأصول المالية وقياسها، وبالتالي يمكن تطبيق المعيار على الأصول المالية (LE PARCO, , 2012, p12).

1- مجال المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 09

يركز هذا المعيار الجديد على الأدوات المالية على ثلاثة مجالات : (said, bensaida 2018, pp555, 556)

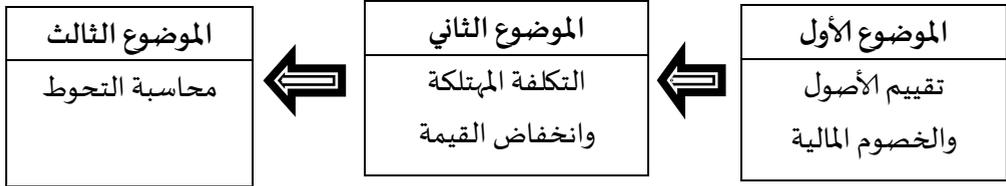
التصنيف والتقييم: ينص هذا الجزء على قواعد جديدة للاعتراف وقياس الأدوات المالية المختلفة عن القواعد، وهذا يسري حاليًا بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ؛

انخفاض القيمة: يتعلق هذا الجزء الثاني بطريقة التعرف على انخفاض قيمة أدوات مخاطر الائتمان .إنه يمثل استراحة حقيقية مع وضع الاستهلاك الحالي

محاسبة التحوط: الجزء الأخير من إصلاح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يسمى "محاسبة التحوط" يقدم نهجًا مبسطًا في البيانات المالية للمحاسبة التحوطية، والهدف من ذلك هو إظهار آثار نشاط إدارة المخاطر الناجمة عن أدوات التحوط على صافي النتائج.

لقد تم تلخيص المراحل الثلاث من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01: ملخص عن المجالات الثلاث للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9



Source: Julien LE PARCO, « idem », p13.

2- أسباب تعديل المعيار الدولي IAS 39 وإصدار المعيار IFRS 09

المعيار IAS 39 على غرار باقي معايير المحاسبة الدولية الأخرى تعرض للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد معيار الإبلاغ المالي IFRS 09 ليحل محل المعيار المحاسبي IAS 39 ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه".

3- أهداف تعديل المعيار الدولي IAS 39 وإصدار المعيار IFRS 09:

تم تعديل المعيار لتقديم إرشادات فيما يتعلق بالمسائل الموالية (شهادة، 2011، ص 09، موجود على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ao-academy.org/library.html>)

- إلغاء الاعتراف.

- كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.

- توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط.

4- أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39

سنوضح في هذه النقطة أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 03: أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص التصنيف والقياس

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS09)	المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)
تصنف الأصول ضمن فئتي قياس ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة (نموذج عمل الشركة)، بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدية المتعلقة بها.	- تطلب هذا المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن واحدة من أربعة فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة، تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة مختلفة خاصة وطريقة استخدامها ونية الإدارة.
-تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.	-ويتضمن هذا المعيار قواعد مشوهة تجبر الشركة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لجميع الأصول المالية المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق، إذ تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية وقياس الأصول المالية، ص 12. موجود على الموقع الإلكتروني www.tagvaluation.com/financial_classification.ppt تاريخ الإطلاع 2019/03/28.

من الجدول السابق نلاحظ أن عملية إعادة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 09 جد محدود على غرار المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 ، حيث يضع المعيار كمبدأ وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو التغير الذي يلحق على سياسة تسيير محفظة الأدوات المالية.

الجدول رقم 04: أهم التعديلات التي جاء بها بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص المشتقات الضمنية

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS09)
- إنه للعقد المركب (وهو عقد أساسي غير متسق يشتمل على مشتقة ضمنية) متطلبات مختلفة . حيث يتم قياس العقود المركبة بعدة طرق:	ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي:
- البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	-لا يمكن فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي.
- فصل البعض إلى جزأين، يقاس أحدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذ باستخدام محاسبة الاستحقاق.	-يتم تصنيف هذه العقود بمجمليها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى.
- فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفق لاختيار الإدارة	-لا توجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي..

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "مرجع سابق"، ص 13.

الجدول رقم 05: أهم التعديلات التي جاء بها IFRS 09 بالمقارنة مع IAS 39 فيما يخص خسارة تدني القيمة

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS09)
يتطلب معيار تقييم خسارة التدني في قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فئتي الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة	نتيجة لنموذج التصنيف الجديد، فإن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة هي الأدوات التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "مرجع سابق"، ص 14.

5- تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS09) على المحاسبة في القطاع البنكي :

يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS09) إلى مكون الإهلاك المحدد مسبقا حيث يحكم هذا الجزء من المعيار قواعد حساب الأحكام التي تسمح بتغطية أفضل لمخاطر الائتمان، مع معيار المحاسبة الدولي 39، يتم احتساب المخصصات عند إثبات المخاطر، ويتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS09 حسابا مبكرا للمخصصات عند منح قرض وفقا للقواعد التالية (Frédéric, Anétou, 2017, <http://harwell-management.com/impacts-difrs9-sur-le-secteur-bancaire/>, consulter le 26/03/2019)

أ- يتم تصنيف الأصول القائمة التي تكون جيدة أو التي لا تظهر أي تدهور كبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تسمى المرحلة 1، وبالنسبة لهذه المبالغ المعلقة، يتم احتساب مخصص لمدة 12 شهرا لتغطية الخسائر المتعلقة بالتخلف عن السداد.

ب- يمكن أن يحدث في غضون 12 شهرا من تاريخ مراقبة هذه المبالغ غير المسددة، ويتم تصنيف القروض غير المسددة ذات التدهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تسمى المرحلة 2. بالنسبة لهذه الاستحقاقات، يتم احتساب مخصص عند الاستحقاق، لتغطية الخسائر المتعلقة بأي عيوب قد تحدث حتى في تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لهذه المبالغ غير المسددة.

ت- تصنف القروض غير المسددة المستحقة في المرحلة الثالثة. ويتم احتساب مخصصات هذه الاستحقاقات وفقاً للمبادئ ذاتها المعمول بها في معيار المحاسبة الدولي 39.

1- التأثير على النموذج البنكي:

إن الحاجة إلى تمويل جزء من كل قرض بشكل منهجي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تعني زيادة في المخصصات في البيانات المالية للبنوك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحاسبية للبنوك، وبالتالي فإنه يعني بشكل غير مباشر زيادة في الحاجة إلى رأس المال لضمان الاستقرار المالي للبنوك، وفي الواقع كلما زاد وزن الأسهم مقارنة بالالتزامات الأخرى بما في ذلك المخصصات كلما كان البنك أكثر اكتفاء ذاتيا من الناحية المالية لمواجهة مخاطر استثنائية على المدى المتوسط أو الطويل.

سيتمتع على البنوك تكييف نموذج أعمالها للتعامل مع عواقب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على مستوى الأحكام التالية (Frédéric, Anétou, 2017, <http://harwell-management.com/impacts-difrs9-sur-le-secteur-bancaire/>, consulter le 26/03/2019):

- عن طريق زيادة الهوامش لتعويض الزيادة في المخصصات التي تؤثر على الانخفاض وبالتالي زيادة في الأسعار التي يقدمها عملاء البنوك.
 - من خلال تجريب العناصر المختلفة التي تشكل نسبة الملاءة المالية بحيث لا تؤدي الزيادة في المخصصات إلى تعريض القوة المالية للبنوك للخطر.
 - عن طريق تكييف تركيبة محافظهم الاستثمارية، مع زيادة الطلب المحتمل على منح المنتجات طويلة الأجل مثل القروض العقارية أو قروض الاستثمار طويلة الأجل.
- 2- التأثير على إدارة المخاطر:

يتطلب حساب أحكام المعايير الدولية للإبلاغ المالي 9 من قبل قسم إدارة المخاطر مواءمة المفاهيم الرئيسية بين قسم إدارة المخاطر وقسم المالية، قبل إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 9، كان بإمكان هاتين الإدارتين استخدام مصادر مختلفة للبيانات، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث تباينات في الإبلاغ الصادرة عن إدارة المخاطر من ناحية وإدارة المالية من ناحية أخرى. مع المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يجب مواءمة البيانات المستخدمة لحساب الأحكام. يعد إنشاء نظام معلومات مشترك بين قسم المالية والمخاطر أحد الحلول المتوخاة لتجنب هذه الفجوات في إعداد التقارير المالية. وهذا ما يوصي به المعيار الدولي للتقارير المالية 9، حيث يجب أن يكون مفهوم التخلف عن السداد وتدهور المخاطر متسقاً بين قسم المالية وقسم المخاطر، لهذا من المهم أن يستند تأهيل مستوى الخطر بشكل منهجي إلى معايير التشغيل المشتركة بين هاتين الإدارتين (Frédéric, Anétou, 2017, <http://harwell-management.com/impacts-difrs9-sur-le-secteur-bancaire/>, consulter le 26/03/2019).

خلاصة:

على أثر الانتقادات التي واجهت المعيار الدولي رقم 39 نتيجة للصعوبات التي واجهت تطبيقه، وذلك في تداعيات الأزمة العالمية، تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 الذي يحمل تعديلات كبيرة والتي كانت لها عدة تأثيرات على المحاسبة في القطاع البنكي، ومن خلال دراسة أهم التعديلات التي جرت على المعيار تم استنتاج مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

المحاسبة البنكية ومدى تأثرها بالتعديلات على معايير المحاسبة
الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS
(دراسة تأثير التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 09)

بوعبانة فتحية
وحسياني عبد الحميد

- من أهم الأسباب التي أدت إلى التعديلات على المعيار IAS 39 هو تعرضه للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، ما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد وهو معيار الإبلاغ المالي IFRS 09 ليحل محل المعيار IAS 39 ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه.
- عملية إعادة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 09 جد محدود على غرار المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 ، حيث يضع المعيار كمبدأً وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو التغير الذي يلحق على سياسة تسيير محفظة الأدوات المالية؛
- بالرغم من أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 أكثر "شفافية" أو "أبسط" من معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلا أنه لم يحقق هدفه بالكامل في بعض النقاط ومع ذلك فقد توفق إلى حد كبير بين المحاسبة والإدارة حول موضوع التحوط ، والذي يمثل من حيث أهمية المعلومات المقدمة في البنك أهمية كبيرة؛
- تعتبر مختلف التعديلات التي عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والإصدار الجديد للمعيار الدولي للتقارير المالية 09، بمثابة خطوة إيجابية لمعالجة النقائص والتعقيدات المسجلة بالنسبة لمعالجة الأدوات المالية، وهذا ما أدى بمزيد من الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية للبنوك؛
- أهم التعديلات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يخص المعايير التي تؤثر في القطاع البنكي تتمثل في المعيارين IFRS 07 و IFRS 09.
- يركز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 على ثلاث عناصر وهي تقييم الأصول والخصوم المالية، التكلفة المهتلكة وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

قائمة المراجع:

1. المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية وقياس الأصول المالية، ص 12. موجود على الموقع

- الإلكتروني www.tagvaluation.com/financial_classification.ppt تاريخ الإطلاع 2019/03/28
2. فلوح صافي، " محاسبة المنشآت المالية"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، دمشق، 1999، ص 31.
 3. فراس إسماعيل مسعود سقف الحيط، محمد فوزي شاكر شببطة، "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 09 IFRS في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 03، ص 725.
 4. علا أسامة محمد، "أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 21
 5. شيخي بلال، الرجا منصور ناصر، " تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية مابين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأموال المالية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 15.
 6. زهير بشير، "محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية"، مطبعة طربين، دمشق، 1986، ص 13.
 7. حسين خليل محمود شحادة، "معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية"، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص 09، موجود على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.ao-academy.org/library.html>
 8. بوسماحة محمد، " المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 2017، ص 742
 9. Lotfi said, salma bensaïda, « **Mesure des impacts de la norme IFRS 9 sur le risque de crédit bancaire** », Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, 2018, pp555, 556.
 10. Julien LE PARCO, « **Analyse critique de la transition vers la norme IFRS 9: étude anticipée de ses impacts sur le secteur bancaire et des enjeux de ses développements ultérieurs** », Mémoire de Master, Université Paris Dauphine, 2012, p12
 11. GELAIN jean-marie, « **la comptabilité bancaire** », AFGES, paris, 2005, p 116.

12. Frédéric Vauss, Anétou Traore, « **Impacts d'IFRS9 sur le secteur bancaire** » 2017, <http://harwell-management.com/impacts-difrs9-sur-le-secteur-bancaire/>, consulter le 26/03/2019.